22-08-2021

العدد : 3326

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

مجموعة العمل تطالب بمحاكمة مجرمي الحرب في سورية وعدم إفلاتهم من العقاب

- مجموعة العمل تدعو لإنهاء معاناة ومأساة فلسطينيي سورية
- رفض دفع رشوة فاعتقل بتهمة عصيان الأوامر العسكرية
- حلب.. الأونروا تعلن عن دورات تعليمية ومهنية للطلاب الفلسطينيين
- اليونان تقيم جدار بطول 40 كيلومتر على حدودها البرية مع تركيا

آخر التطورات

طالبت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية بتقديم جميع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية إلى العدالة، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، مشددة على أن "استخدام الأسلحة الكيماوية واستهداف المدنيين يشكلان جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"، وبنود اتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية.

وأكدت مجموعة العمل في بيان أصدرته اليوم أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية تعرضوا لانتهاكات وتجاوزات خطيرة جراء استهدافهم بكل أنواع الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً كالنابالم والقنابل العنقودية والبراميل المتفجرة.

وأشارت مجموعة العمل إلى أن فريق الرصد والتوثيق لديها وثق بيانات 34 فلسطينياً بينهم 18 شخصاً من عائلة واحدة (عائلة غازي) في بلدة زملكا، وسبعة في معضمية الشام قضوا يوم الأربعاء 21 آب – أغسطس 2013 إثر القصف بالكيماوي على بلدة زملكا ومعضمية الشام في ريف دمشق، حيث راح ضحيتها المئات من سكان المنطقة بسبب استنشاقهم لغازات سامة ناتجة عن هجوم بغاز الأعصاب.

وأوضحت مجموعة العمل أن من بين 34 ضحية 26 لاجئاً قضوا إثر القصف بالكيماوي على منطقة زملكا بريف دمشق، و7 لاجئين فلسطينيين قضوا إثر القصف بالكيماوي على منطقة معضمية الشام بريف دمشق.

في سياق ذي صلة دعت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، في اليوم الدولي للتضامن الإنساني الذي يصادف يوم 20 ديسمبر من كل عام، المجتمع الدولي عموماً والجهات الرسمية والفصائل الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بشكل خاص إلى إنهاء مأساة فلسطينيي سورية وإيجاد حل جذري لمعاناتهم الناجمة عن اندلاع الصراع الدائر في سورية والذي أثر بشكل سلبي على كافة مستويات حياتهم المعيشية والاقتصادية والقانونية، وأدت إلى وقوع أكثر من 4000 ضحية واعتقال نحو 1900 لاجئاً فلسطينياً وتشريد ونزوح الآلاف منهم.

كما طالبت مجموعة العمل المجتمع الدولي بتوجيه أنظاره نحو معاناة فلسطينيي سورية الإنسانية وإنهائها، مشيرة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعيشون أسوأ أحوالهم وأوضاعهم المعيشية على الإطلاق، حيث وصلت معدلات الفقر في صفوفهم إلى مستويات غير مسبوقة، وتعاظمت أزماتهم الاقتصادية جراء عدم قدرتهم على تأمين أبسط مقوّمات استمرارهم في الحياة، وفقدانهم لمصادر رزقهم، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب استنزاف قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم التي وصلت حدودها القصوى، إضافة إلى انتشار جائحة كورونا، وغلاء الدواء وفقدانه، وخلو الأسواق من السلع الحياتية الرئيسية.

وتشدد المجموعة على ضرورة وصول طواقم وخدمات الأونروا الى مناطق الشمال السوري باعتبارها أرض سورية تخضع لولايتها القانونية وتضم شريحة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من المخيمات والتجمعات الفلسطينية وتعاني من أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة.

في حين لا تقل معاناة الفلسطينيين السوريين المهجرين في لبنان والأردن ومصر والسودان الإنسانية عن مأساة من بقي منهم في سورية، حيث يشتكون من أوضاع إنسانية ومعيشية مزرية، وسط تجاهل وتهميش المجتمع الدولي ووكالة الأونروا والفصائل والسلطة الفلسطينية لمأساتهم.

من جهة أخرى تعرض أحد المجندين إلى الاعتقال والترحيل إلى الشرطة العسكرية في منطقة القابون، ومن ثم إلى سجن صيدنايا بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية، والحكم عليه بمدة 3 أشهر متتالية، وذلك بسبب عدم قبوله دفع رشوة إلى الضابط المسؤول عنه وإعطائه مبلغ مالي مقابل إجازة ومدتها 24 ساعة.

من جانبهم جدد عناصر جيش التحرير الفلسطيني شكواهم عبر رسائل وصلت لبريد مجموعة العمل من فساد بعض الضباط وتسلطهم وجبروتهم على عليهم، ومعاملتهم معاملة غير إنسانية، مشيرين إلى أنهم يتعرضون للابتزاز والمعاملة السيئة من قبل الضباط الذين حولوا الجيش لمزرعة خاصة بهم لجني الأموال الطائلة من جيوب المجندين الذين يجبرونهم على دفع الرشاوي مقابل منحهم إجازة ليوم أو عدة أيام لرؤية عائلاتهم، منوهين إلى أن منظومة الفساد والرشوة ليست غريبة عن جيش التحرير الفلسطيني، حيث سجلت المئات من حالات الرشاوي لعدد كبير من ضباط جيش التحرير الفلسطيني.

وكشف المجندون لمجموعة العمل أنهم يواجهون ظروفاً سيئة على صعيد الاحتياجات والمطالب التي لا توفر لهم في قطعهم ووحداتهم العسكرية، إضافة إلى عدم توفر الطعام في تلك القطع مما يضطرهم لشراء المواد الغذائية على حسابهم الخاص، في حين ينعم الضباط بالراحة سواء على صعيد الأمور المادية أو على صعيد المأكل والمشرب.

بدورهم طالب أهالي المجندين قيادة جيش التحرير الفلسطيني بتسريح أبنائهم الذين مضى على وجودهم في الخدمة الإلزامية أكثر من خمس سنوات، موضحين أن الخدمة في جيش التحرير قضيت على مستقبل أولادهم العلمي والمهني ومنعتهم من عيش حياتهم بشكل آمن وطبيعي.

بالانتقال إلى الشمال السوري أعلن معهد دمشق المتوسط فرع حلب التابع لوكالة الأونروا عن دورات تأهيلية وتدريبية في مجال "إدارة الاعمال، الخياطة، وتكنولوجيا صناعة الملابس،

للطلاب الفلسطينيين من أبناء مخيمي النيرب وحندرات والقاطنين في مدينة حلب الحاصلين على شهادتي الثالث الإعدادي (التاسع)، والثالث الثانوي (بكلوريا).

وأشار المركز التعليمي الكائن في مخيم النيرب أمام المركز الثقافي- جانب مدرسة عكا، إلى أن الدورة مجانية وجميع تكاليف الدراسة مدفوعة من قبل وكالة الغوث، كما أن الشهادة الممنوحة من قبله معترف بها دولياً ومن قبل وزارة التعليم العالي في سورية.

من جهة أخرى قامت السلطات اليونانية ببناء جدار بطول 40 كم على الحدود مع تركيا وأنشأت نظام مراقبة ضد تدفق محتمل للهجرة إلى البلاد، خاصة بعد استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان،

وكان خريسوشوديس، قال أمام البرلمان اليوناني، إن بناء السياج يمتد على طول جزء من الحدود البرية اليونانية- التركية في إيفروس، منوهاً إلى عملية تشييده ستكتمل في غضون ثمانية أشهر، وسيزود السياج، البالغ طوله 27 كيلومترًا، بثماينة مراصد مرتفعة للجيش اليوناني، كما يُعزز السياج الحالي بآخر فولاذي بارتفاع 4.3 متر بدلاً من 3.5 متر.

هذا وتعتبر تركيا البوابة الرئيسية أمام المهاجرين للوصول إلى اليونان ومن ثم لدول اللجوء الأوروبية من أجل تحقيق حياة كريمة وأمنة، في حين ينتظر الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في تركيا الفرصة المناسبة للهجرة وانهاء معاناة نزوحهم في دول الجوار السوري.